«تأثير التغيرات المناخية على ظاهرة الهجرة البيئية»

شيماء محمود كامل عبدالله
ماجستير العلوم السياسية

مقدمة:

تُعتبر ظاهرة الهجرة من أهم الظواهر التي تؤرق العالم في العصر الحديث حيث تسعى كافة دول العالم إلى تقنين الهجرة ووضع إطار حكومي للدول (حوكمة الهجرة) يُمكن من خلاله التعامل مع المهاجرين وإدماجهم في الدول المستضيفة بشكل فعال حتى لا يُمثل المهاجرين عبىء على الدول المستضيفة.

ومع تعدد الأسباب التي تدفع الناس للهجرة فمن قديم الأزل أرتبطت الهجرة ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات المناخية والبيئية على مستوى العالم، حيث لعبت التغيرات البيئية والكوارث الطبيعية دورا في كيفية توزيع السكان على كوكب الأرض على مدار التاريخ فتعتبر التغيرات المناخية والبيئية عامل مهم من عوامل الهجرة القسرية.

ومن هنا يتمثل السؤال البحثي في:

إلى أي مدى ساهمت التغيرات المناخية في انتشار ظاهرة اللجوء البيئي؟

أولاً تعريف التغير المناخي وعلاقته بمفهوم الهجرة واللجوء البيئي:

ويُمكن تعريف التغير المناخي بأنه "تحول طويل الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس بما يشكل تهديداً خطيراً للعالم، وقد تكون هذه التحولات طبيعية فتحدث، على سبيل المثال وليس الحصر: من خلال التغيرات في الدورة الشمسية، ولكن منذ القرن الـ١٩، أصبحت الأنشطة البشرية المسبب الرئيسي لتغير المناخ، ويرجع ذلك أساسًا إلى حرق الوقود الأحفوري، مثل الفحم والنفط والغاز وينتج عن حرق الوقود الأحفوري انبعاثات غازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان والتي

تعمل مثل غطاء يلتف حول الكرة الأرضية، مما يؤدي إلى حبس حرارة الشمس ورفع درجات الحرارة مما يتسبب في تغير المناخ ، كما يساهم التصحر في انعدام الأمن الغذائي والتغذية من خلال إحداث خسائر في الإنتاجية الزراعية، ومن ناحية أخرى يُمكن أن تشكل المخاطر الصحية المتعلقة بتغير المناخ قرارات التنقل في مصر مثل موجات الحر".

وقد أكد فريق الخبراء المعني بالتغيرات المناخية "GLEC" من خلال تقرير سابق صدر لهم بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٣ على أنه من المتوقع أن يضطر مئات الملايين من الأشخاص من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢١٠٠ للهجرة من المناطق الساحلية، بسبب ارتفاع مستوى البحار.

وهذا ما أكده أيضاً التقرير الصادر عن البنك الدولي بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠٢١ بشأن التغيرات المناخية وعلاقتها بالهجرة حيث أكد أن تغير المناخ قد يجبر ٢١٦ مليون شخص في ٦ مناطق من العالم على التنقل داخل حدود بلادهم (هجرة داخلية) بحلول عام ٢٠٥٠ بحثاً عن العمل وكسب العيش وعدم القدرة على العيش في مناطق شديدة التعرض للمخاطر وتوقع التقرير أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء من الممكن أن تشهد أكبر نسبة للهجرة الداخلية القسرية أو ما يطلق عليه بـ (نزوح قسري) فمن المتوقع أن يضطر حوالي ٨٦ مليون شخص إلى الهجرة الداخلية/ النزوح القسري.

ومن هنا يُمكن لنا التطرق إلى قضية مهمة أصبحت تؤرق العالم وهي قضية اللجوء البيئي وانتشر ما يسمى باللاجىء البيئي: "وهو الشخص الذي لم يعد باستطاعته العيش في وطنه بسبب التغيرات المناخية والتي أدت إلى (الجفاف وتآكل التربة والتصحر وغيرها من المشاكل البيئية) مما يدفع الإنسان إلى البحث عن أماكن أخرى مستقرة مناخياً وآمنة"، وقد حذرت العديد من المنظمات مثل الصليب الأحمر الدولي والأمم المتحدة والهيئات الحكومية للتغيرات المناخية وغيرها من تدفق المهاجرين/ اللاجئين البيئيين من أنحاء مختلفة من العالم ويقدرون أن يتراوح عدد المتأثرين بين ٥٠ مليون إلى مليار لاجىء بسبب تغير المناخ ومن المتوقع ارتفاع العدد إلى ٢٠٠ مليون نازح بحلول عام ٢٠٥٠ .

وينتج عن هذا النزوح مزاحمة اللاجئين لشعوب الدول المستقبلة التي يقصدونها في الغذاء والمسكن والملبس والرعاية الطبية وغيرها من الخدمات مما يؤدي إلى تعريض أمن تلك الدول للخطر وعدم الاستقرار ونشر الفوضى، وهو ما يؤدي أيضاً إلى الإخلال بالتوازنات البيئية والاقتصادية والاجتماعية للدول المستقبلة للاجئين.

ويوضح الفريق العالمي المعني بالهجرة في بيانه بشأن "أثر التغير المناخي على الهجرة" أنه غالباً ما تكون الهجرة والنزوح هي استراتيجيات التكيف التي يجأ إليها الأشخاص لاستيعاب هذه التغيرات.

وقد أوضح "إيتيان بيغي" الخبير والأستاذ في جامعة نوشاتيل أن مفهوم الهجرة يُعتبر لأسباب مناخية قديم جداً وهو يشبه ما يُعرف بـ "Dust bowl" في ثلاثينات القرن الماضي، عندما كانت العواصف الرملية وعوامل التعرية تجبر العديد من المزارعين في السهول الكبرى بشمال الولايات المتحدة على الهجرة في اتجاه كاليفورنيا.

وقد طرح "إيتيان بيغي" مثال آخر يُمكن من خلاله فهم علاقة التغيرات المناخية بالهجرة وهو ما حدث في إيرلندا في القرن الـ ١٩ وسمي بمجاعة البطاطس، والتي تسببت في موجة هجرة واسعة نحو الولايات المتحدة، حيث ظه نوع من المرض الذي أصاب البطاطس وأوضحت الدراسات أن العامل الذي أدى إلى تفاقم الظاهرة كان مناخياً، حيث تعاقبت على المنطقة فصول ممطرة ومُحملة برطوبة عالية.

وهنا جادل "إيتيان بيغي" بأن الدول الفقيرة هي التي يصعب على سكانها، إما لأسباب تقنية أو سياسية مواجهة التحديات التي تطرحها التغيرات المناخية. ولكن مؤخراً ظهرت دراسات أثبتت أن الدول الغنية أيضاً تتأثر بالهجرة الناتجة عن التغيرات المناخية حيث بإمكان بعض الكوارث العنيفة وكذلك تغير النشاطات الاقتصادية أن تتسبب في تحركات للسكان في أوروبا والولايات المتحدة وهذا ما حدث في إعصار كاترينا عام ٢٠٠٥.

فقد أوضح أن المناطق الأكثر عرضة للخطر بسبب ارتفاع مستوى البحار، هي أيضا المناطق التي تشهد زيادة سكانية كبرى. فالمدن الساحلية في الصين وفي إفريقيا، وعلى الرغم من تعرضها للخطر، لا زالت تستهوي الكثير من الناس، وهو أمر غير منطقي وقد يتحول الى ظاهرة خطيرة.

وفي ضوء ما سبق يُمكن لنا القول أن مفهوم الهجرة البيئية يرتبط بالعديد من المفاهيم مثل: الهجرة المدفوعة بأسباب التغيرات المناخية، واللاجئين الإيكولوجيين أو البيئيين ومهاجري تغير المناخ، والمهاجرين القسريين المدفوعين بأسباب بيئية. فيُمكن تعريف الهجرة البيئية: "على أنها مختلف الأسباب البيئية المباشرة وغير المباشرة التي تتسبب في المغادرة الدائمة للسكان من مناطقهم الأصلية". ويرجع التشابك في تعريف مفهوم الهجرة الناتجة عن التعرية أو التغيرات البيئية إلى صعوبة فصل العوامل البيئية عن غيرها من العوامل الدافعة للهجرة، كما تكمن إحدى المعوقات الأخرى في الخلط بين الهجرة القسرية والهجرة الطوعية.

وقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين والتي وقعت عام ١٩٥١ اللاجىء: بأنه "شخص لديه أسباب قوية تدفعه للخوف من التعرض للاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى جماعة معينة أو لتبنيه رأيا سياسيا معينا."

ثانياً الاتفاقيات العالمية التي تناولت ظاهرة "الهجرة البيئية" الناتجة عن التغيرات المناخية:

عرف القانون الدولي اللاجىء على أنه "كل إنسان تتعرض حياته أو سلامته البدنية، أو حريته للخطر خرقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعندئذ يكون له الحق في طلب الملجأ".

ويمكن تعريف النازح على أنه "الشخص الذي يفر من داره نتيجة الاسباب نفسها التي تدفع اللاجئين إلى الفرار، لكنه يظل داخل حدود بلده ولذلك فإنه يخضع للقوانين السارية في بلده".

ومن أهم الاتفاقيات التى تناقش ظاهرة التغيرات المناخية وعلاقتها بالهجرة البيئية (اتفاق باريس لتغير المناخ وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث والميثاق العالمي للهجرة)، حيث تعتبر هذه الاتفاقيات الدولية خارطة طرق للدول والحكومات يُمكن معالجة قضية المناخ والهجرة.

ويعتبر الميثاق العالمي للهجرة من أهم المواثيق الدولية التي تناولت ظاهرة الهجرة البيئية وحاول إيجاد حلول لمساعدة الدول على تقليل الآثار الضارة والعوامل التي

تجبر الناس على مغادرة بلدهم الأصلي نتيجة للكوارث الطبيعية والآثار الضارة لتغير المناخ والتدهور البيئي، حيث حاول الميثاق وضع مقترحات للدول تنصح بتكيف الناس مع الظروف البيئية المتغيرة وتجنب الهجرة، ولكن في حالة وجود تغيرات مناخية شديدة هنا يسمح بالهجرة ولكن من خلال تعزيز مسارات الهجرة المنتظمة والآمنة من خلال قنوات منظمة بعيداً عن الأماكن التي تتحمل عبء كبير من آثار تغير المناخ.

وقد حذر العديد من خبراء البيئة في تقرير أعده تحالف يضم ٢١ من وكالات البيئة والمساعدات الإنسانية منها (أصدقاء الأرض والسلام الأخضر وأوكسفام بالتعاون مع الهيئة الدولية للبيئة والتنمية) من أن قارة آسيا هي الأكثر عرضه للمخاطر الناجمة عن ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة للتغير المناخي مما يؤديء إلى ارتفاع منسوب البحر مما يؤدي إلى زيادة الفيضانات والأعاصير، كما حذر الخبراء من تأثيرات التغيرات المناخية على التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حققته دول قارة آسيا في العقود الماضية.

ثالثاً الآلية التي تؤثر بها التغيرات المناخية على الهجرة/ التنقل البشري:

تسبب التغيرات المناخية تأثير كبير على حركة تنقل الأفراد من مكان إلى آخر داخل أو خارج حدود دولتهم وتتعدد الأسباب وأنماط التنقل نتيجة للتغير المناخي فعلى سبيل المثال:

قد يؤدي ارتفاع منسوب البحار إلى جعل المناطق المنخفضة غير صالحة للسكنى وتؤدي إلى النزوح الدائم للسكان.

قد يؤدي الجفاف في بداية الأمر إلى الهجرة الدورية أو المؤقتة لتتمكن العائلات بذلك من تنويع مصادر الدخل، وممكن أن ينتقل هؤلاء النازحين لمسافات قصيرة ويعودون لمكانهم الأصلي وقتما سمحت لهم الظروف، ومن المحتمل أيضاً أن يؤدي النزوح الداخلي المؤقت إلى تحركات دولية طويلة المدى، ومن المحتمل أيضاً أن تؤدي مثل هذه التحركات إلى زيادة ظاهرة التوسع الحضري والتحديات المصاحبة لها.

ومن الجدير بالذكر أن التغير المناخي الذي يحدث في سياقي عالمي يتسم بالتباين

الكبير داخل البلدان وبعضها البعض، حيث يؤثر بشكل متباين على قطاعات السكان المتضررة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وقد يكون له انعكاسات كبيرة على حقوق قطاعات مختلفة من البشر على حد سواء سواء كانوا سكان أصليين للشعوب أو مهاجرين.

ومن المحتمل أن تؤدي التغيرات المناخية في المستقبل إلى صراعات على الموارد بين النازحين/ المهاجرين وبين الشعوب الأصلية، وهنا تظهر المخاوف التي تتعلق بالأمن الإنساني حيث سيتعرض النازحين/ المهاجرين إلى نوع من التمييز أو انتهاك حوق الإنسان أو المخاطر المتعلقة بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وغيرها من الانتهاكات.

يوضح الشكل التالي النتائج المترتبة على التغيرات المناخية والتي تؤدي في نهاية الأمر إلى الهجرة أو النزوح وذلك للتأقلم مع التغيرات البيئية ومحاولة إيجاد بيئة مناسبة للعيش وكسب الرزق، وقد أثبتت الدراسات أن أكثر الفئات المتضررة من التغيرات المناخية الفئات الضعيفة كالمرأة والأطفال.

ومن هنا يُمكن القول أن من أهم نتائج التغيرات المناخية:

ارتفاع في درجة حرارة سطح الأرض نتيجة لأرتفاع تركيز الغازات الدفيئة.

ازدياد العواصف الشديدة والمدمرة والتي تنتج عن تفاقم هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات ويتسبب بالتالي في المزيد من العواصف المدمرة.

زيادة الجفاف نتيجة للأحترار العالمي والذي يؤدي بدوره إلى نقص المياه في المناطق الفقيرة بالمياه، كما يؤدي إلى زيادة مخاطر الجفاف فيما يءخص الزراعة ويزيد الجفاف البيئي من ضعف النظم البيئية.

ارتفاع درجة حرارة المحيطات.

نقص الغذاء.

مزيد من المخاطر الصحية.

الفقر والنزوح.

رابعاً الإجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية للتكيف مع ظاهرة التغيرات المناخية:

تزايد الوعي المصري بقضية تغير المناخ ويظهر هذا جلياً في رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية المستدامة والتي قامت مصر من خلالهما بإدماج تغير المناخ في سياسات التنمية الوطنية وخضرنة ميزانيتها تدريجياً عبر القطاعات. حيث أدركت مصر أن دلتا النيل واحدة من ثلاث مناطق ساخنة متطرفة في العالم معرضة بشكل خاص لتغيرات مناخية وعلى الجانب الآخر في الأراضي الزراعية الشاسعة على طول دلتا النيل، والتركز على تغير المناخ سيرتبط بمضاعفة عدد سكان مصر إلى ١٦٠ مليون بحلول عام ٢٠٥٠ وهذا ما يوضح تأثير التغيرات المناخية على التوزيع السكاني وقرارات الهجرة.

ومن هنا يُمكن القول بأن فهم ما إذا كان المناخ يؤثر على الهجرة أمر بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية والنمو. حيث تعتبر الهجرة واحدة من العديد من استرتيجيات التأقلم والتكيف التي تستخدمها الأسر لمواجهة التغيرات المناخية. لذا سعت الدولة المصرية غلى اتخاذ عدد من الإجراءات تمهيداً لمواجهة والتغلب على تحديات التغيرات المناخية، وتتمثل تلك الإجراءات فيما يلي:

إنشاء المجلس الأعلى للتغيرات المناخية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء عام ٢٠١٥ وإعادة تشكيله في عام ٢٠١٩ ليصبح هو الجهة المعنية برسم السياسات العامة للتغيرات المناخية ووضع الاستراتيجيات والخطط وتحديثها لإيجاد حلول للتعامل مع توابع قضية تغير المناخ.

إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ والتي تهدف للتصدي لآثار تغير المناخ.

إطلاق خطة تحديث المساهمات المحددة وطنياً قبل الموعد المحدد لها في نوفمبر ٢٠٢٢.

السعي إلى التحول للأقتصاد الأخضر، وسعي الدولة لدمج البُعد البيئي في كافة المجالات.

سعي الحكومة المصرية إلى تخضير الموازنة العامة للدولة بهدف الوصول إلى نسبة ١٠٠٪ مشروعات خضراء بحلول عام ٢٠٣٠.

استضافة مصر لمؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية cop٢٧ في نوفمبر الجاري ٢٠٢٢، والحضور المشرف الذي قامت به مصر خلال المؤتمر مما ساعد في تصدير انطباع للعالم بالوعي المصري الرائد في مجال التغيرات المناخية والبيئية، وأن الدولة المصرية هي دول إقليمية رائدة في هذا المجال .

خامساً توصيات:

ضرورة اعتراف المجتمع الدولي بأن التغيرات المناخية تؤثر بشكل كبير على الهجرة.

إنشاء نظام دولي لتتبع وإدارة تدفقات الهجرة وتطوير البنى التحية في الدولة المعرضة للتأثيرات الكبيرة في التغيرات المناخية.

إدارة التحولات في توزيع السكان بشكل جيد، وأن تكون المناطق الطاردة والمستقبلة مجهزة تجهيزاً جيداً.

زيادة الوعي البشري بتأثيرات التغيرات المناخية وكيفية التعامل معها وأهمية الحفاظ على البيئة.

توفير آليات لمساعدة المتضررين من خسائر التغيرات المناخية.

تنفيذ برامج لبناء قدرات الدول النامية من خلال خبراء متخصصين وذلك لحماية تلك الدول من تأثيرات التغيرات المناخية.

الاهتمام ببرامج الصحة والحد من انتشار الأمراض المرتبطة بالتقلبات الجوية والتغيرات المناخية والبيئية.